



إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة  
في الضفة الغربية وغزة:

الاستعراض الثالث للتقدم المحرز<sup>١</sup>

MACROECONOMIC AND FISCAL FRAMEWORK  
FOR THE WEST BANK AND GAZA  
THIRD REVIEW OF PROGRESS

تقرير خبراء صندوق النقد الدولي

٢٥ فبراير/شباط ٢٠٠٩

---

<sup>١</sup> أعد هذا التقرير فريق من خبراء صندوق النقد الدولي يتألف من أسامة كنعان (رئيس البعثة)، ورينا باتاتشاريا، ورومان زيتك. وقد أصدر خبراء الصندوق في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ تقريراً بعنوان "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وغزة" (الوثيقة SM/07/384) تضمن تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة الموضح في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وصدر التقرير الاستعراضى الثانى للتقدم في تنفيذ الإطار بتاريخ ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ (FO/Dis/08/91). وتجدر الإشارة إلى أن تقارير الخبراء عن الضفة الغربية وغزة تنشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت ([www.imf.org/wbg](http://www.imf.org/wbg)).

## ملخص واف

سيطرت على المشهد الاقتصادي والسياسي في عام ٢٠٠٨ ومنذ أوائل عام ٢٠٠٩ حالة من التردّي المؤسف على غير المأمول في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. فمن منطلق المخاوف الأمنية، شددت إسرائيل القيود المفروضة على الحركة والعبور عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، وواصلت التوسع في بناء المستوطنات. وشهد الوضع الاقتصادي والإنساني في غزة تدهورا ملحوظا من جراء اندلاع الحرب وزيادة العزلة. ونظرا لمنع دخول أوراق النقد إلى غزة، تراجعت ثقة المودعين في بنوكها وزاد عجز المواطنين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية. وأدت طفرة التضخم التي انحسرت في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨ إلى تناقص دخول الأسر المعيشية وارتفاع تكاليف الإنتاج. وجاء تحسن الأوضاع الأمنية في مدن الضفة وزيادة مساعدات المانحين الداعمة للموازنة بما تجاوز المستوى المتوقع لها ليخفف إلى حد ما من التأثير السلبي لهذه العوامل على النمو.

ورغم صعوبة الظروف على أرض الواقع، فقد واصلت السلطة الفلسطينية جهودها في مجال بناء المؤسسات واعتماد سياسات حذرة للمالية العامة وإجراء الإصلاحات المطلوبة. فتم اتباع سياسة صارمة لتوظيف العمالة، كما تم تجميد معدلات الأجور بشكل شبه كامل، وأُتخذت تدابير لتحسين سداد فواتير المرافق. وإضافة إلى ذلك، استمر التقدم في تقوية نظام إدارة المالية العامة، مما يساعد في تحديد أولويات الإنفاق وتحسين جودته. وكانت زيادات الإنفاق أقل من معدل التضخم، وهو ما يشير إلى تقليص النفقات بالقيمة الحقيقية. ويتضمن مشروع موازنة ٢٠٠٩ مزيدا من الإصلاحات وتخفيض العجز، مع تحول ملحوظ في عناصر الإنفاق لصالح الاستثمار العام وبعيدا عن الأجور والدعم. ويجري إعداد موازنة تكميلية تتضمن الإنفاق على إعادة إعمار وتأهيل غزة لمعالجة تبعات الحرب.

وهناك حاجة ملحة لتأمين مساعدات خارجية لتمويل عجز الموازنة في عام ٢٠٠٩. وسوف يؤدي انخفاض عجز الموازنة، مقترنا بتركيز سداد المتأخرات في بداية ٢٠٠٨، إلى تقلص كبير في احتياجات التمويل الخارجي المتكرر حتى تصل إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، مقارنة باحتياجات قدرها ١,٨ مليار دولار في ٢٠٠٨. وسوف يسهل ذلك على المانحين تغطية الزيادة في الاستثمار العام والتي يُتوقع أن تصل إلى ٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، إضافة إلى ٠,٦ مليار دولار توجه لإعادة إعمار غزة من جراء الحرب. ويمثل مبلغ إعادة الإعمار المذكور تقديرا مبدئيا قد يكون أقل بكثير من الإنفاق الفعلي المطلوب.

ولا يزال التعاون الوثيق بين الأطراف الثلاثة المعنية، أي السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والجهات المانحة، مطلباً بالغ الأهمية في نجاح الإصلاحات اللازمة لتحسين مستويات معيشة الفلسطينيين. فقد اكتسب المنهج التعاوني أهمية أكبر بالنظر إلى الانتكاسة التي منيت بها عملية السلام والزيادة الكبيرة في احتياجات إعادة إعمار غزة، فضلا على الركود العالمي الذي يزداد عمقا. ومن الضروري أن تتأبر السلطة الفلسطينية

في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية كي تتجح في تعزيز ثقة مجتمع الأعمال وتكفل استمرارية أوضاع المالية العامة. غير أن الضغوط الاجتماعية والسياسية تهدد بإعاقة جهود السلطة الفلسطينية، وخاصة إذا تأخرت إعادة إعمار غزة وظلت مستويات الدخل وفرص العمالة خاضعة للقيود. ويمكن أن تتراجع هذه المخاطر إلى حد كبير إذا ما حدثت انفراجة في عملية السلام تحد من القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية وتخفف الحصار المفروض على غزة، وهو ما يشمل دخول الاحتياجات العاجلة من مستلزمات إعادة الإعمار والسيولة المالية، إضافة إلى صرف مساعدات كافية من المانحين في الوقت المناسب.

## أولا - آخر التطورات الاقتصادية

١- تميزت البيئة الاقتصادية الكلية في الضفة الغربية وغزة بصعوبات فاقت التوقعات الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية حتى قبل اندلاع الحرب في غزة في أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٨. فقد زادت القيود على الضفة الغربية في عام ٢٠٠٨، بينما اشتدت العزلة المفروضة على غزة.<sup>٢</sup> فضلا على ذلك، سجل التضخم ارتفاعا أعلى بكثير من المتوقع، مما زاد من تقليص الثروة والدخول بالقيمة الحقيقية. ومع ذلك، فإن التأثير المعاكس الناشئ عن العوامل السالف ذكرها على ثقة القطاع الخاص والنمو في الضفة الغربية خفت حدته نتيجة إعادة نشر قوات الأمن في مدن عدة وكذلك انتهاج سياسة إنفاق حذرة حدثت من تراكم متأخرات جديدة. فضلا على ذلك، أدى الحصول على دعم للموازنة من المانحين بما تجاوز المستوى المتوقع لها إلى التمكن من تسوية المتأخرات السابقة في الأجور ومستحقات القاع الخاص. ومن المقدر بوجه عام أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة نحو ٢% في عام ٢٠٠٦، أو ما يعني هبوطا يزيد على ١% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. أما الأزمة المالية العالمية فلم تُحدث حتى الآن تأثيرا مهما على الاقتصاد الفلسطيني (الإطار ١).

٢- ولا تزال مستويات البطالة والفقر مرتفعة، مع حدوث تدهور واضح في غزة. وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل البطالة وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠% في غزة و ١٩% في الضفة الغربية، بعد أن كان ٣٠% و ١٨% (على التوالي) في عام ٢٠٠٧. ويأتي الارتفاع الحاد في معدل البطالة في غزة نتيجة لتشديد الحصار عليها مقارنة بما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٧. كما تشير التقديرات المستندة إلى البيانات المأخوذة من مسح الأسر المعيشية الذي أجري في عام ٢٠٠٧ إلى أن مستويات الفقر في غزة أعلى بكثير مقارنة بالضفة الغربية، حيث يعيش ٨٠% من الأسر في غزة تحت خط الفقر، مقارنة بنسبة ٤٥% في الضفة الغربية.<sup>٣</sup> ورغم أن البيانات الخاصة بمستويات الفقر في عام ٢٠٠٨ لم تتوافر بعد، فإن الوضع الإنساني في

<sup>٢</sup> بالإضافة إلى تشديد العزلة المفروضة على غزة بشكل متصاعد في عام ٢٠٠٨، يفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أن القيود على الحركة والعبور في الضفة الغربية زادت هي الأخرى. وحسب الوضع في سبتمبر ٢٠٠٨، زاد عدد الحواجز التي تم تحديدها والتي تعوق حركة الفلسطينيين داخلها من ٥٨٠ حاجزا في فبراير ٢٠٠٨ إلى ٦١١ في إبريل ٢٠٠٨ ثم إلى ٦٣٠ حاجزا في سبتمبر ٢٠٠٨. وقد أشار تقرير صادر عن حكومة إسرائيل إلى أنها أدخلت تيسيرات على حركة الأفراد عبر بعض المعابر في الضفة الغربية في أواخر ٢٠٠٨، وذلك مثلا أثناء العطلات الدينية في شهري نوفمبر وديسمبر. وللإطلاع على المستجدات راجع [www.ochaopt.org](http://www.ochaopt.org).

<sup>٣</sup> تم تحديد خط الفقر بالنسبة للأسرة المكونة من ٦ أشخاص (إثنين من الكبار وأربعة من الأطفال) في مسح الأسر المعيشية عند حد إنفاق شهري يبلغ ٢٣٦٢ شيقل إسرائيلي جديد (أي ما يعادل ٥٧٢ دولارا أمريكيا). راجع التقرير الصادر في يوليو ٢٠٠٨ عن وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بعنوان "الأزمة المطولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: المستجدات الاقتصادية-الاجتماعية" (Prolonged Crisis in the Occupied Palestinian Territory: Socio-Economic Developments in 2007). وراجع [www.un.org/unrwa/publications/pubs07.html](http://www.un.org/unrwa/publications/pubs07.html).

غزة زاد ترديا، وخصوصا في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بسبب تشديد القيود على دخول البنود الأساسية، بما في ذلك أوراق النقد. فقد حال نقص أوراق النقد في غزة دون تلبية البنوك لطلبات العملاء المحليين على أوراق النقد، بما في ذلك احتياجات تغطية الأجور الحكومية وتحويلات المعونة (الإطار ٢). بل إن ما سببته تلك الأوضاع من نقص في أوراق النقد زاد من صعوبة تغطية الأسر الفقيرة لحاجاتها الأساسية. وتشير عدة مؤشرات اقتصادية إلى أن الأوضاع الاقتصادية تشهد ترديا ملحوظا في غزة، بما ذلك قياسا إلى الضفة الغربية (الإطار ٣).

٣- وقد ضاعف من تأثير القيود على الدخول الحقيقية ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي ٧% في السنة المنتهية في ديسمبر ٢٠٠٨ (بعد أن كان حوالي ١% في منتصف ٢٠٠٧)، وإن كان أقل من الذروة التي بلغها في شهر يوليو حيث وصل إلى ما يقرب من ١٢,٥%. وكان ارتفاعه أكثر وضوحا في غزة (١٠%) مقارنة بالضفة الغربية (٤,٥%) والقدس الشرقية (٦,٥%)، وذلك من جراء الحصار المفروض على غزة. وجاءت التغيرات في مستوى التضخم خلال العام انعكاسا للأسعار العالمية للأغذية ومنتجات البترول. وكان تأثير الارتفاع في أسعار الأغذية أعلى بكثير مما شهدته إسرائيل، وذلك لارتفاع الوزن الترجيحي للأغذية في سلة الاستهلاك لدى الضفة الغربية وغزة مقارنة بإسرائيل. ونظرا لأهمية مصادر الدخل المقومة بالدولار الأمريكي كجزء من التحويلات والمساعدات المقدمة من الجهات المانحة، فإن تأثير التضخم على الدخول الحقيقية اشد بسبب ارتفاع متوسط سعر صرف الشيقل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ١٥% في عام ٢٠٠٨.

٤- ورغم أن الأزمة المالية العالمية لم تطل تأثيراتها البنوك المحلية بقدر كبير، لا يزال نمو الودائع والائتمان المقدم للقطاع الخاص مقيدا من جراء تراجع النشاط الاقتصادي. فقد تقلصت ودائع القطاع الخاص بما يقرب من ٦% بالقيمة الحقيقية في السنة المنتهية في سبتمبر ٢٠٠٨. ولا يزال توظيف الودائع موجهة في معظمه إلى الخارج نتيجة للممارسات المتحفظة التي اتبعتها البنوك في الإقراض وكذلك الطلب المحدود على الاستثمار، حيث تقلص الائتمان المقدم للقطاع الخاص (كحصة من ودائع القطاع الخاص) إلى ٢٥% بحلول سبتمبر ٢٠٠٨ (مقارنة بنسبة ٣٩% في نهاية عام ٢٠٠٦، و ٣٠% في نهاية عام ٢٠٠٧).<sup>٤</sup> ولا تزال هناك مخاطر على الميزانيات العمومية لبعض البنوك، وهي ناجمة بالدرجة الأولى عن عزل غزة وتدهور الأوضاع الأمنية فيها. وقد زادت هذه المخاطر في الأشهر الأخيرة في أعقاب تشديد القيود على دخول أوراق النقد إلى غزة. وسوف تتأثر ربحية البنوك أيضا نتيجة إقدام البنوك الإسرائيلية على قطع علاقات المراسلين مع بنوك غزة في يناير ٢٠٠٩، وتهديدها بوقف علاقاتها مع البنوك العاملة في الضفة الغربية كذلك (الإطار ٤).

<sup>٤</sup> ومع ذلك، فإن تسوية المتأخرات المستحقة للعاملين وموردي القطاع الخاص على الحكومة ساهمت في انخفاض حصة القروض المتعثرة من مجموع القروض، حيث هبطت تلك النسبة من ١٨,٥% في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ١٢% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

٥- تواصل سلطة النقد الفلسطينية إصلاحاتها المؤسسية، وتهدف هذه الإصلاحات، التي تلقى مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي، إلى إحداث تحول في تنظيم هذه السلطة وعملياتها وتحقيق هدف في الأجل المتوسط هو أن تصبح بنكا مركزيا مكتمل المواصفات.<sup>٥</sup> وقد تمكنت السلطة من تحقيق تقدم ملحوظ في عام ٢٠٠٨ في مجال الإصلاح الداخلي وبناء القدرات، بما في ذلك تقوية الإطار الرقابي والحوكمة. وأنشأت السلطة قسما للسلامة المالية الكلية، وأحرزت تقدما صوب إرساء نظام للإنذار المبكر. وأنشأت سجلا جديدا لمعلومات الائتمان يتيح للبنوك تقييم المخاطر بشكل أفضل، وتقليل الضمانات الإضافية المطلوبة، وتحسين تدفق الائتمان. وقد تم أيضا تعزيز الإطار القانوني المالي. وبدأ منذ عام ٢٠٠٧ سريان قانون بشأن مكافحة غسل الأموال، ومن المتوقع في ٢٠٠٩ إصدار قانون جديد بشأن البنوك وآخر بشأن البنك المركزي.

## ثانيا - تطورات المالية العامة في عام ٢٠٠٨

٦- واصلت سلطة النقد الفلسطينية ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة العامة الجارية على أساس الالتزامات قد هبط من ٢٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، وذلك انعكاسا للتقييد الشديد للإنفاق على فاتورة الأجور وتقليص الإعانات المقدمة للمرافق. وقد جاء العجز أقل من المتوقع في موازنة عام ٢٠٠٨ على أساس الالتزام، ولكنه جاء أعلى بقدر بسيط على الأساس النقدي بسبب تركيز سداد المتأخرات في بداية العام المالي. ويمكن تلخيص التطورات الحاصلة في أهم مكونات الموازنة كما يلي:

- تحقق في عام ٢٠٠٨ نمو يقرب من ٦% في صافي الإيرادات "العادية" (التي يستبعد منها مدفوعات الأرباح السهمية والبنود الأخرى غير الجارية)، وهو ما يتوافق بوجه عام مع الموازنة. وقد اشتملت الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠٠٨ على عدة بنود إيرادية لم تكن متوقعة في الموازنة، وكان أهم تلك البنود ما يلي: (١) الحصول من شركة الوطنية للاتصالات الفلسطينية على رسوم ترخيص بلغت ٨٠ مليون دولار؛ (٢) الحصول من صندوق الاستثمار الفلسطيني على مدفوعات نقدية كأرباح سهمية بلغت ٢٥ مليون دولار. كما تم أيضا تسجيل مدفوعات أرباح سهمية خاصة واردة من

<sup>٥</sup> تهدف خطة تحديث سلطة النقد الفلسطينية، والتي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٥، إلى تحقيق ما يلي في المقام الأول: (١) تبسيط التنظيم ونظم الإدارة، والتي كانت تركز بشدة على الإدارة والإجراءات؛ (٢) تعزيز مستويات الأمان والسلامة والكفاءة في إجراءات نظم المدفوعات كي تتوافق مع المعايير الدولية؛ (٣) تطوير الرقابة المصرفية، بسبل من بينها الانتقال إلى منهج قائم على المخاطر، والوصول بشغل الوظائف والتدريب إلى المستويات الملائمة، وإصدار تشريع يساند ذلك. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل عما تحقق من تقدم، راجع تقرير خبراء الصندوق عن الضفة الغربية وغزة المؤرخ في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨

الصندوق المذكور بلغت ١٩٧ مليون دولار، وقد استخدمت السلطة الفلسطينية هذا المبلغ بكامله في تسوية جزء من الدين القائم عليها لصالح صندوق الاستثمار الفلسطيني<sup>٦</sup>. وفي الوقت ذاته، سددت السلطة ما يقرب من ٣٠ مليون دولار تحت بند صافي التمويل المصرفي المحلي، وكان هذا المبلغ أقل بكثير من المدرج في الموازنة.

- تقلصت فاتورة الأجور في عام ٢٠٠٨، على أساس الالتزام، بنسبة ١% بالقيمة الاسمية، أو بنسبة ١١% بالقيمة الحقيقية، وذلك نتيجة تشديد الضوابط على المعدل العام للأجور وعلى توظيف عاملين جدد. فقد تم توظيف نحو ٣٠٠٠ موظف جديد في مجموعهم، معظمهم في مجالي الصحة والتعليم، ومن جهة أخرى تقاعد حوالي ٤٠٠٠ فرد أمن في إطار الجهود الرامية إلى تقليص قوات الأمن. وقد سجلت نفقات الأجور النقدية ارتفاعاً بلغ نحو ٣% عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ بالقيمة الحقيقية، وهو ما يأتي انعكاساً لتسوية كل متأخرات الأجور في عام ٢٠٠٨. ورغم أن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية كانت تتوخى سداد ما يقرب من ١ مليار شيقل إسرائيلي جديد تمثل متأخرات مستحقة لموظفي القطاع العام وذلك على مراحل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، فإن السلطة الفلسطينية قامت في عام ٢٠٠٨ بسداد تلك المتأخرات كاملة. وقد ساعد ذلك على تحصيل الدخل الحقيقية لموظفيها من تأثير التضخم الذي جاء أعلى من المتوقع.

- أما التزامات النفقات غير الأجور فلم تسجل سوى زيادة لم تتعد ١% عما كان مدرجاً في الموازنة، وذلك إذا أخذنا في الحسبان ارتفاع تكاليف السلع والخدمات ومدفوعات معاشات التقاعد غير المتوقعة التي تم أدائها إلى أفراد الأمن المعنيين. وإضافة إلى ذلك، سددت السلطة الفلسطينية نحو ٢٥٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد تمثل متأخرات مستحقة للقطاع الخاص.

- سجل صافي الإقراض (بما في ذلك مدفوعات الحكومة المركزية سداداً لفواتير المرافق المستحقة على المستهلكين، والتخفيضات الضريبية والخسائر المرتبطة بتسويق منتجات البترول) زيادة قدرها ١٧% عن المدرج في الموازنة، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار الوقود عما كان متوقعاً. ومع ذلك، جاء صافي الإقراض أقل بنسبة ٢٧% من المستوى الذي بلغه في عام ٢٠٠٧، وذلك انعكاساً لتنفيذ الإجراءات الرامية إلى زيادة معدلات تحصيل فواتير المرافق، لا سيما ما يلي: (١) اشتراط وجود "شهادات دفع فواتير المرافق" على المستفيدين من الخدمات الحكومية؛ (٢) وضع حوافز للبلديات من أجل ضمان تمرير مدفوعات العملاء لفواتير المرافق إلى شركات الكهرباء، وذلك

<sup>٦</sup> كانت هذه المعاملة في الواقع عملية دفترية من أجل تخفيض الدين المستحق لصندوق الاستثمار الفلسطيني، ولم تنطو على دفع نقدية. وتيسيراً لتقييم أداء الإيرادات، تستبعد الأرباح السهمية من الأرقام الواردة في المناقشة والجدول في هذا التقرير.

إضافة إلى المراقبة الدقيقة للحسابات المصرفية للبلديات؛ (٣) تركيب عدادات مسددة الاستهلاك مسبقاً في معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية.<sup>٧</sup>

٧- تواصل السلطة الفلسطينية تقوية نظام الإدارة المالية العامة. فقد أنشئت دائرة المحاسب العام في وزارة المالية، ووضع نظام محوسب جديد للأعمال المحاسبية من أجل ربط وزارة المالية بالوزارات التنفيذية، وذلك مع التحسين المستمر في دمج الموازنتين الجارية والتطويرية. وقد أدى ذلك النظام إلى تحسين كبير في نوعية تنفيذ الموازنة وإعداد التقارير المالية من قبل وزارة المالية. وتشمل خطة العمل التي وضعتها الوزارة لعام ٢٠٠٩ ما يلي: (١) ضمان ربط جميع الوزارات التنفيذية بالنظام المحوسب الجديد للأعمال المحاسبية؛ (٢) إقامة وحدة تختص بإدارة النقد والدين تكون تابعة لدائرة المحاسب العام بهدف تحسين ترتيب أولويات الإنفاق والحد من تراكم المتأخرات إلى أدنى حد؛ (٣) عرض موازنة عام ٢٠١٠ وفق تصنيف اقتصادي معدل يتوافق مع المعايير الدولية.

### ثالثاً - آفاق الاقتصاد الكلي والمالية العامة

٨- بالرغم من الحرب والأزمة في غزة، يأمل المجتمع الدولي أن يبذل كل الأطراف الثلاثة (وهم السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والمانحون) قصارى جهدهم للوفاء بالتزامهم بتحقيق النمو والتنمية المتواصلين في الأراضي الفلسطينية وفق ما توخاه مؤتمرا أنابوليس وباريس المعقودان في عام ٢٠٠٧. ويمكن تلخيص جوانب التقدم الذي أحرزه كل طرف منذ انعقاد هذين المؤتمرات حتى الآن فيما يلي:

<sup>٧</sup> على سبيل المثال، ارتفع متوسط معدل التحصيل الذي حققه مرفق توزيع الكهرباء من المستهلكين في بلدية نابلس (وهي واحدة من أكبر البلديات في الضفة الغربية) من ٦٦% في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠% في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٠٨. وكمؤشر آخر على إحراز تقدم، سددت البلديات في عام ٢٠٠٨ نحو ٢٠ مليون دولار إلى الخزنة تمثل قروضا سابقة لتغطية فواتير المرافق المستحقة على البلديات.



مؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨  
(بملايين الشقيقات الإسرائيلية الجديدة، ما لم ترد الإشارة إلى خلاف ذلك)

٢٠٠٨		٢٠٠٧	
تقديرات	موازنة		
٥٦٢٤	٥٢٧٧	٥٢١٤	مجموع صافي الإيرادات ١/
٢٠١٦	١٥٠٧	١٦٤٦	إجمالي الإيرادات المحلية
٤٠٢٥	٣٨٤٢	٣٦٧٣	إجمالي إيرادات المقاصة
٤١٧	٧٢	١٠٥	رديات الضرائب
١٠١٣٨	٩٩٩٥	١٠٣٠٢	مجموع النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
١١٥٢٦	١٠٧٧٦	١٠٣٩٨	مجموع النفقات الجارية (على الأساس النقدي)
١٣٨٨	٧٨١	٩٦	منه: سداد متأخرات الأجور وغير الأجور
٤٥١٤-	٤٧١٨-	٥٠٨٨-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)
٥٨٥٠-	٥٤٩٩-	٣٤٥٤-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)
٩٠٠	١٩٤٩	٥٣٧	المشاريع التطويرية
٦٧٤٩-	٧٤٤٧-	٣٩٩١-	الرصيد الكلي (على الأساس النقدي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية)
٦٧٤٩	٧٤٤٧	٣٩٩١	التمويل
٦٨٨٠	٧٦٥٢	٤٦٨٧	التمويل الخارجي المطلوب للموازنة
١٠٦-	١٨٠-	٢٢٣-	التمويل المحلي
٢٥-	٢٥-	٤٧٣-	صافي الدين الخارجي
بنود للذكورة:			
٢٣٢٦٠	٢١٩١٨	٢١٣٨٧	إجمالي الناتج المحلي
١٩١٧	٢١٢٦	١١٤٠	التمويل الخارجي المطلوب للموازنة (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٩,٤-	٢١,٥-	٢٣,٨-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام)، % من إجمالي الناتج المحلي
٢٥,١-	٢١,٥-	١٦,١-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي)، % من إجمالي الناتج المحلي

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تيسيرا للمقارنة بين السنوات، لا تشمل الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٦٥٣ مليون شيقل إسرائيلي جديد تلقته السلطة الفلسطينية من صندوق الاستثمار الفلسطيني كأرباح سهمية ثم استخدمته بالكامل فيما بعد لتسوية جزء من الدين القائم عليها للصندوق المذكور.

- حققت السلطة الفلسطينية تقدما كبيرا في عام ٢٠٠٨ في ترسيخ الأمن في عدة مدن فلسطينية في الضفة الغربية عن طريق نشر قوات الشرطة والأمن. وقد حقق ذلك قدرا كبيرا من الاستقرار وعزز ثقة دوائر الأعمال. وكما سلف ذكره، واصلت السلطة جهودها لضبط أوضاع المالية العامة، واستندت في ذلك في المقام الأول إلى تطبيق سياسة صارمة في مجال توظيف العمالة في الحكومة وتجميد معدلات الأجور بشكل شبه كامل، فضلا عن اتخاذ تدابير لإعادة إرساء الانضباط في سداد فواتير المرافق. وقد ساهم الارتفاع الحاد في معدل التضخم عن المتوقع في موازنة ٢٠٠٨ إلى زيادة

صافي الإقراض عن المتوقع وإلى تسارع وتيرة سداد المتأخرات. ومع ذلك، حقق تقيد السلطة الفلسطينية بالحد الأقصى لالتزامات الإنفاق المدرج في الموازنة وفورات كبيرة بالقيمة الحقيقية.

- تتوقع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تخفيفاً تدريجياً للقيود الإسرائيلية على الحركة والعبور خلال عام ٢٠٠٨، حتى يتعافى النشاط التجاري والاستثمارات الخاصة، ويتسنى التعجيل بتنفيذ برنامج الاستثمار العام. وقد زادت بوجه عام شدة القيود المفروضة في الضفة الغربية مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، وذلك رغم إدخال قدر من الإرخاء في أواخر ٢٠٠٨، بينما زادت العزلة المفروضة على غزة زيادة ملحوظة منذ نوفمبر ٢٠٠٨. وحتى بعد توقف الأعمال القتالية في منتصف يناير ٢٠٠٩، لا تزال القيود المفروضة على مرور البضائع والأفراد عبر المعابر الرئيسية لغزة خاضعا لتقييد شديد.

- صرف المانحون نحو ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ من أجل تمويل الموازنة الجارية، وذلك مقارنة بالمنصرف في عام ٢٠٠٧ والبالغ ١ مليار دولار، وهو ما يزيد بكثير على المبالغ المتعهد بها في مؤتمر المانحين المعقود في باريس في ديسمبر ٢٠٠٧<sup>٨</sup>. وقد استخدمت السلطة الفلسطينية من المبلغ المشار إليه، وهو ١,٨ مليار دولار أمريكي، نحو ٠,٤ مليار دولار في سداد المتأخرات، بدلا من إنشاء التزامات إنفاق جديدة، مما أدى إلى تخفيض احتياجات التمويل الخارجي في موازنة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومن الناحية الأخرى، اتسمت وتيرة تنفيذ المشاريع التطويرية الممولة من المانحين بالبطء بقدر كبير مقارنة بالمتوقع، وذلك من جراء القيود الإسرائيلية.

٩- ويقوم الإطار الاقتصادي الكلي المعدل على افتراض قيام كل الأطراف الثلاثة (وهم السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والمانحون) بالمبادرة إلى إعطاء دفعة لعملية السلام كي تمضي قدما ودعم الإصلاحات وبناء القدرات المعززين للنمو. ويفترض على وجه الخصوص ما يلي:

- برغم تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، يتوقع أن تشهد بيئة التجارة تحسنا (مع بقية العالم وداخل الضفة الغربية وغزة) إذا حدث إرخاء للحصار المفروض على غزة والقيود على الحركة والعبور في الضفة الغربية. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى تعافي الصادرات والاستثمار الخاص ويمكن من التعجيل بتنفيذ برنامج الاستثمار العام ويسمح بعملية إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في غزة.

<sup>٨</sup> تعهد المانحون في مؤتمر باريس بتوفير دعم للموازنة الجارية لعام ٢٠٠٨ يبلغ ١ مليار دولار، وذلك إضافة إلى مبلغ ٠,٧ مليار توجه إلى المشاريع التطويرية.

• سوف تواصل السلطة الفلسطينية سياسة المالية العامة الحريضة التي تتبعها استنادا إلى موقف متكشف في الإنفاق. ومن شأن التوسع في نشاط القطاع الخاص أن يمكن من تحقيق تخفيض مستمر في عجز الموازنة استنادا إلى السياسة الصارمة المتبعة بشأن توظيف العمالة في الحكومة وتقييد الأجور، فضلا على الإلغاء التدريجي للإعانات الضمنية المقدمة لتغطية مدفوعات المرافق. وسوف تستمر السلطة في تحويل تكوين الإنفاق بعيدا عن الأجور والإعانات، والاتجاه إلى التركيز على الاستثمار العام وإعادة الإعمار.

• سوف يوفر المانحون مساعدات مالية ملائمة في الوقت المناسب من أجل تغطية عجز الموازنة الجارية الماضي في التراجع وكذلك احتياجات توسيع الاستثمار العام وإعادة الإعمار.

١٠- وفي ظل السيناريو الأساسي الذي يستند إلى الافتراضات وتوقعات السياسات المشار إليها أعلاه، يُنتظر أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي من نحو ٢% في عام ٢٠٠٨ إلى ٥% في ٢٠٠٩، وإلى ٦,٥% في عام ٢٠١٠، وإلى ٧,٥% في عام ٢٠١١ (الجدول ١). ورغم أن التجارة مع إسرائيل يمكن أن تتأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي (مع بقاء الأوضاع الأخرى على حالها)، فإن إرخاء القيود سيكون له تأثير أقوى من ذلك بكثير على توقعات النمو في الضفة الغربية وغزة. ويتوقع أن تؤدي زيادة الاستثمارات الممولة من المانحين واستثمارات القطاع الخاص إلى تحييد الأثر المترتب على ضبط أوضاع المالية العامة وإرساء الأسس اللازمة لتحقيق النمو المتواصل على المدى الطويل. ويتوقع أن تنخفض حصة الاستهلاك العام من إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٧,٥ نقط مئوية على امتداد الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، مما يتيح مجالا لتحقيق معدل استثمار عام أعلى يصل متوسطه إلى نحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، وفي ذات الوقت تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي. وعند إرخاء القيود المفروضة عند الحدود، وتعافي الصادرات من مستوياتها المخفضة الراهنة، وتعافي الطلب على المواد الخام ورؤوس الأموال، يُتوقع أن يصل معدل النمو الحقيقي للصادرات والواردات ٩%-١٠% في المتوسط سنويا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

١١- ورغم أن الانتعاش المتوقع يبدو باعثا على الإعجاب، فإنه يظل قاصرا عن إعادة مستويات المعيشة إلى ما كانت عليه قبل عمليات الإغلاق في عام ٢٠٠٠. فالتقديرات تشير إلى أن إجمالي الناتج المحلي قد هبط بقدر بنسبة تراكمية بلغت ١٣% منذ فرض القيود الإسرائيلية على الحركة والعبور في عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨ (أو بنسبة تراكمية بلغت ٣٤% من نصيب الفرد بالقيمة الحقيقية)، مما يشير إلى أن مستوى الدخل في الاقتصاد الفلسطيني سوف يكون أدنى من إمكاناته (الإطار ٥). وحتى مع افتراض إرخاء القيود الإسرائيلية بدءا من ٢٠٠٩، فإن الدخل الفردي الحقيقي في عام ٢٠١١ سوف يظل أقل بنسبة ٢٧% من المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٠. أما معدل البطالة فسوف يظل عاليا، إذ يبلغ ٢٣% في عام ٢٠١١، مقارنة بمعدل بلغ ١١% في عام ٢٠٠٠.

١٢- وتخضع التوقعات المشار إليها أعلاه لمخاطر استمرار توقف عملية السلام، مع استمرار الحصار المفروض على غزة والقيود الإسرائيلية المفروضة في الضفة الغربية. وبالنظر إلى هذه المخاطر، وُضع سيناريو "متشائم" يفترض استمرار الحصار المفروض على غزة والقيود الإسرائيلية المفروضة في الضفة الغربية دون تغيير، مما يعوق حركة التجارة والاستثمار الخاص ويعطل تنفيذ برنامج الاستثمار العام وإعادة الإعمار الممولين من المانحين، ويرتب الآثار التالية:

- من شأن تباطؤ نمو الإيرادات بدرجة أكبر، مقترنا بالارتفاع المستمر في الإنفاق الاجتماعي والإنفاق المرتبط بالطوارئ، أن يخفضا وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، حتى مع استمرار اتباع الحكومة سياسة صارمة بشأن الأجور وتوظيف العمالة. وسوف يهبط عجز الموازنة الجارية، على أساس الالتزامات، هبوطا طفيفا من ١٩% في عام ٢٠٠٨ إلى ١٦% بحلول عام ٢٠١١. وبافتراض استمرار نفس مستوى الدعم الخارجي للموازنة الجارية الوارد في السيناريو الأساسي، عند مستوى يبلغ في المتوسط نحو ١ مليار دولار كل عام، سيكون من اللازم تقييد الإنفاق النقدي، وسوف تتراكم مبالغ كبيرة من متأخرات النفقات.
- من شأن استمرار القيود المفروضة على واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام ومرور الأفراد أن يخفض وتيرة تنفيذ برنامج الاستثمار العام وتيرة إعادة الإعمار في غزة. ومن شأن ذلك أن يحدث تأثيرا معاكسا على النمو في الأجل الطويل، وذلك إضافة إلى تأثيره المباشر على نشاط القطاع الخاص.
- إزاء ما تسببه القيود المفروضة على النشاط التجاري وتقييد الاستهلاك والاستثمار العام من كبح لنشاط القطاع الخاص، يُرجح أن يستمر الانخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وربما ينكمش بنسبة تبلغ في المتوسط ١,٢% سنويا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وسوف يرتفع معدل البطالة من ٢٤% في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٣٠% بحلول عام ٢٠١١. وسوف تزيد مخاطر الاضرابات الاجتماعية، وهو ما من شأنه في حد ذاته أن يسبب ضغوطا إضافية على نمو القطاع الخاص ويزيد من صعوبة تقييد الأجور وتوظيف العمالة في القطاع العام.

## الضفة الغربية وغزة - مقارنة مع السيناريو المتشائم

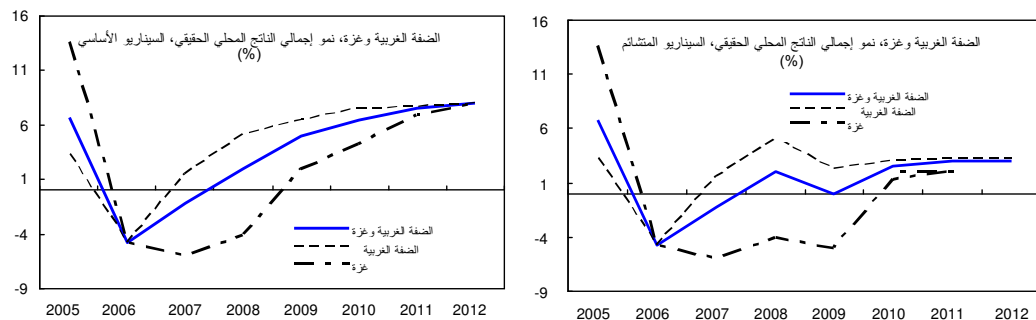
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	تقديرات
السيناريو المتشائم			السيناريو الأساسي				
الناتج والاستثمار							
٣,٠	٢,٥	٠,٠	٧,٥	٦,٥	٥,٠	٢,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير بالنقطة المئوية)
٠,١-	٠,٦-	٣,١-	٤,٣	٣,٣	١,٨	١,٢-	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير بالنقطة المئوية)
٢٣,٥	٢٢,٢	٢٠,٨	٢٥,٦	٢٤,٨	٣٢,٨	١٩,١	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)
٩,٠	٧,٦	٦,١	١٠,٣	٩,٨	١٧,٨	٤,٢	منه: الاستثمار العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
٢٤,٨	٢٤,٥	٢٤,٥	٢٦,٣	٢٦,١	٢٥,٨	٢٤,٢	الماليات العامة ١/
٤١,٢	٤٣,٠	٤٥,٩	٣٦,٣	٣٩,٤	٤٤,٠	٤٣,٦	الإيرادات ٢/
١٦,٤-	١٨,٤-	٢١,٤-	١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	١٩,٤-	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١١,٢-	١٤,٣-	١٨,٧-	١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	٢٥,١-	رصيد النفقات الجارية (قبل الدعم الخارجي) ٢/
٥,٢	٤,١	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٠-	رصيد النفقات الجارية، على الأساس النقدي (قبل الدعم الخارجي) ٢/
٨,٧	٧,٢	٥,٧	١٠,٠	٩,٥	١٧,٥	٣,٩	تراكم متأخرات النفقات
٥٩,٠	٤٧,٠	٣٥,٠	٧٦,٣	٦٦,٣	١١٠,٣	٢٥١	النفقات الرأسمالية
٠,٨	٠,٩	١,٢	٠,٨	٠,٩	١,٢	١,٨	(بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٠,٠	٢١,٦	٢٤,٥	٢٠,٠	٢٢,٨	٣٥,٧	٢٩,٦	الدعم الخارجي للموازنة الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,٤	١,٤	١,٥	١,٥	١,٦	٢,٣	١,٩	مجموع الدعم الخارجي، بما في ذلك دعم النفقات الرأسمالية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)							
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
القطاع الخارجي							
١٢,٠	١٢,٣	١٢,٧	١٤,٠	١٣,٧	١٣,٢	١٣,١	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٧٥,٥	٧٧,٥	٧٧,٩	٧٥,٨	٧٦,٠	٨٦,٣	٧١,٦	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٢٦,٤-	٢٧,١-	٢٨,٣-	٢٨,٠-	٢٩,٣-	٣٩,٧-	٢٧,٢-	رصيد الحساب الجاري (مستبعدا منه التحويلات الرسمية)
٦,٥-	٥,٥-	٣,٨-	٨,٠-	٦,٥-	٤,٠-	٢,٤	رصيد الحساب الجاري (بما في ذلك التحويلات الرسمية)
بنود للتكررة:							
٣٠,٦	٢٧,٦	٢٥,٣	٢٢,٧	٢٣,٣	٢٣,٦	٢٣,٩	معدل البطالة (المتوسط % من القوى العاملة)

المصادر: السلطات الفلسطينية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس الالتزام.  
٢/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨، يستبعد من الإيرادات الربح السهمي الخاص الذي دفعه صندوق الاستثمار الفلسطيني والبالغ ١٩٧ مليون دولار.

## الضفة الغربية وغزة: مسار نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٠٥-٢٠١٢

سوف يؤدي استمرار الحصار والقيود على الحركة والعبور إلى تباطؤ ملحوظ في النمو الاقتصادي وخصوصا في غزة



المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٣- يتسم مشروع موازنة عام ٢٠٠٩، الذي ينتظر أن يوقعه رئيس السلطة الفلسطينية في موعد غايته نهاية مارس ٢٠٠٩، باستمرار تخفيض عجز الموازنة الجارية وتحويل تكوين الإنفاق بعيدا عن الأجور والإعانات، والاتجاه إلى التركيز على الإنفاق غير المرتبط بالأجور والإنفاق الرأسمالي. وقد تم وضع مشروع الموازنة وأرسل بالفعل إلى مجلس الوزراء قبل اندلاع الحرب في غزة. وتعكف السلطة الفلسطينية على إعداد التقديرات الأولية لاحتياجات غزة في مجال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل المرتبطة بالحرب، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وسوف تؤخذ هذه الاحتياجات في الاعتبار في موازنة تكميلية يتوقع أيضا إرسالها إلى رئيس السلطة الفلسطينية. وفيما يلي أهم سمات مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٩:

- السيطرة على فاتورة الأجور على أساس ما يلي: (١) تحقيق زيادة في معدل الأجور بحد أقصى ٤% (وهي أول زيادة عامة للأجور منذ عام ٢٠٠٥)؛ (٢) تجميد توظيف العمالة فيما يتجاوز ٣٠٠٠ وظيفة جديدة على أساس صاف، معظمها لموظفي الصحة والتعليم.<sup>٩</sup>
- التقيد الصارم بتدابير الإلغاء التدريجي لإعانات المرافق، مما يؤدي إلى هبوط صافي الإقراض بنسبة ٩,٠% من إجمالي الناتج المحلي. وسوف يرتفع معدل تحصيل فواتير المرافق نتيجة استمرار تدابير الإنفاذ الرامية إلى تحسين الامتثال، وتركيب عدادات مدفوعة الاستهلاك سلفا، إلى جانب تحويل مسؤولية توزيع الكهرباء في الضفة الغربية من الحكومة إلى شركات للمرافق تعمل على أساس تجاري.<sup>١٠</sup>
- من المتوقع أن تزيد النفقات غير الأجور بنسبة ١,٤% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك نتيجة لما يلي في المقام الأول: (١) ارتفاع الإنفاق المتوقع من قبل وزارة الصحة على الرعاية في الحالات الطارئة، وخصوصا في حالة غزة؛ (٢) ارتفاع التكاليف الجارية المرتبطة بالتوسع في المشاريع التطويرية وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل.
- تهدف الموازنة إلى تحقيق زيادة كبيرة في حصة المشاريع التطويرية من مجموع الإنفاق، بحيث ترتفع من ٨% إلى ١٣%، وذلك في إطار استراتيجية السلطة الفلسطينية التي تفترض زيادة "ملكية"

<sup>٩</sup> تمثل سياسة التوظيف الصارمة جزءا من استراتيجية السلطة الفلسطينية على المدى الأطول لتحقيق تخفيض تدريجي في حجم فاتورة الأجور مقارنة بمستواها الراهن المرتفع البالغ ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي، كي تصل إلى أقل من ١٠% من إجمالي الناتج المحلي كما هي الحال في معظم البلدان النامية. كذلك فإن متوسط الأجور في القطاع العام أعلى بكثير من متوسط الأجور في القطاع الخاص. ومن شأن تقييد معدل الأجور في القطاع العام، إلى جانب استمرار التعافي في نشاط القطاع الخاص، أن يساعدا على تخفيض فجوة الأجور بين القطاعين الخاص والعام.

<sup>١٠</sup> يتوقع إصدار قانون جديد بشأن الكهرباء في موعد غايته نهاية مارس ٢٠٠٩، وقد تم تصميم ذلك القانون بالتعاون مع البنك الدولي من أجل تيسير تحقيق عملية الانتقال هذه.

الاستثمارات العامة في الضفة الغربية وغزة. وتعتزم السلطة الفلسطينية تخصيص حصة متزايدة من استثماراتها العامة إلى مشاريع المجتمعات المحلية، وهي أقل عرضة بكثير لتأخير التنفيذ من جراء القيود على الحركة والعبور.<sup>١١</sup>

- تشير التقديرات الأولية لاحتياجات غزة في مجال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل المرتبطة بالحرب إلى أن السلطة الفلسطينية سوف تحتاج إلى إنفاق ٠,٦ مليار دولار على الأقل في هذا المجال في عام ٢٠٠٩. ولكن الرقم الفعلي قد يكون أعلى من ذلك بكثير.
- يتوقع حدوث تعاف في نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي كي تعود إلى مستوى قريب من المستويات المعتادة السابقة،<sup>١٢</sup> وذلك نتيجة لما يلي: (١) حدوث انتعاش كبير في الدخل الحقيقي؛ (٢) تحسن الامتثال نتيجة إعادة إرساء القانون والنظام في مدن الضفة الغربية؛ (٣) ارتفاع الإيرادات غير الضريبية المتأتية من الأرباح السهمية التي يدفعها صندوق الاستثمار الفلسطيني ومن قبض رسوم التراخيص.
- سوف يؤدي تخفيض العجز نتيجة للسياسات المشار إليها أعلاه، إلى جانب سداد معظم المتأخرات في بداية العام المالي في عام ٢٠٠٨، إلى تخفيض كبير في احتياجات التمويل الخارجي للموازنة الجارية في عام ٢٠٠٩ بحوالي ٦١٠ ملايين دولار.<sup>١٣</sup>

<sup>١١</sup> في عام ٢٠٠٨، لم يتجاوز ما تم تحصيله من المبالغ المدرجة في الموازنة للمشاريع التطويرية نصف المدرج وذلك بسبب تعرض المشاريع المخططة للتأجيل من جراء القيود على الحركة والعبور (والجدير بالذكر أن معظم هذه المشاريع مشاريع كبيرة في مجال البنية التحتية تتولى وكالات المعونة إدارتها بشكل مباشر). أما موازنة عام ٢٠٠٩ فتتوقع زيادة في معدل تنفيذ المشاريع عن طريق التركيز على المشاريع المنفذة على مستوى المجتمعات المحلية. وقد وصل المبلغ المدرج للإنفاق على المشاريع التطويرية إلى ٥٠٣ ملايين دولار في موازنة ٢٠٠٩، وهو يتألف من ٢٠٠ مليون دولار موجهة إلى المشاريع الكبيرة في مجال البنية التحتية و٣٠٣ ملايين دولار موجهة إلى المشاريع على مستوى المجتمعات المحلية. أما المبالغ المناظرة في موازنة عام ٢٠٠٨ فكانت، كما تشير التقديرات، ٢٥٠ مليون دولار هي مجموع الاستثمارات العامة، منها حوالي ٦٠ مليون دولار وجهت إلى مشاريع على مستوى المجتمعات المحلية.

<sup>١٢</sup> لا تزال نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩، والتي تبلغ ٢٦٪، أقل من النتيجة المتحققة في موازنة عام ٢٠٠٥ (إذ بلغت ٢٨٪)، وقد جاء ذلك من جراء خسارة غزة للإيرادات الضريبية منذ منتصف عام ٢٠٠٧.

<sup>١٣</sup> نتيجة للتوسع في الاستثمارات العامة وعملية إعادة الإعمار المرتبطة بالحرب في غزة، يتوقع أن تزيد احتياجات التمويل الخارجي في مجموعها (أي لتغطية الإنفاق الجاري والرأسمالي) من ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ويتألف المبلغ المشار إليه مما يلي: (١) مبلغ ١,٢ مليار دولار كدعم للموازنة الجارية (مقارنة بمبلغ ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨)؛ (٢) مبلغ ٠,٣ مليار دولار لمشاريع المجتمعات المحلية؛ (٣) مبلغ ٠,٢ مليار دولار للمشاريع الكبيرة في مجال البنية التحتية؛ (٤) مبلغ ٠,٦ مليار دولار لعمليات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل المرتبطة بالحرب في غزة. ومقارنة بذلك، كانت احتياجات التمويل الخارجي المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، كما تم عرضها أمام مؤتمر المانحين في باريس عام ٢٠٠٧، تتألف من ١,٣ مليار دولار لدعم الموازنة الجارية، و٠,٦ مليار دولار للمشاريع التطويرية.

## رابعاً - التقييم

١٤ - يرى خبراء الصندوق أن إصلاحات المالية العامة التي أجرتها السلطة الفلسطينية حتى الآن، والمتصور استمرارها في مشروع موازنة عام ٢٠٠٩، متسقة بشكل عام مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وتمثل تحركاً مهماً صوب تحقيق إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة. فقد فرضت السلطة ضوابط مشددة على التعيين في الوظائف الحكومية ورواتب الموظفين الحكوميين وحقت تخفيضاً كبيراً في الإعانات المقدمة إلى المرافق. وتم تعزيز نظام الإدارة المالية العامة، والذي يساعد في إحكام السيطرة على الإنفاق غير المرتبط بالأجور وتحسين نوعية ذلك الإنفاق. ويجري حالياً تنفيذ إجراءات تقشفية في مناخ سياسي واقتصادي أشد صعوبة من المتصور في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وعلى وجه الخصوص، لا تزال مستويات المعيشة تهبط باستمرار من جراء الحصار على غزة وتشديد القيود على الحركة والعبور. وقد جاءت إعادة نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وزيادة الدعم الخارجي للموازنة بما تجاوز المستوى المتوقع لها ليخفها إلى حد ما من التأثير السلبي لهذه العوامل على الثقة والنمو. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الزيادة في المعونة استخدمت لسداد المتأخرات وليس لإنشاء التزامات إنفاق جديدة، مما يخفف احتياجات التمويل المستقبلية مع الحفاظ على الدخل الحقيقية في ذات الوقت.

١٥ - ولضمان استمرارية تصحيح أوضاع المالية العامة، يتعين في عام ٢٠٠٩ تكثيف الإصلاحات الهيكلية المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية على النحو التالي:

- سوف تتزايد صعوبة الاعتماد الحصري على تقييد التعيينات الجديدة وكبح معدلات الأجور لتحقيق الخفض المطلوب في فاتورة الأجور. ومن شأن إرخاء القيود الإسرائيلية أن يزيد نمو القطاع الخاص، وهو ما ييسر إجراء إصلاح شامل لجهاز الخدمة المدنية يجمع بين تعديل سلم الأجور وإعادة هيكلة النظام. وسوف يكون ذلك الإصلاح مهماً لتحقيق الأهداف المحددة لفاتورة الأجور على المدى المتوسط. ويجري بالفعل رفع كفاءة القطاع العام من خلال إصلاح أوضاع القوى الأمنية. ورغم أن خبراء الصندوق يدركون أنه من الصعب الإقدام على تخفيضات جديدة في الوظائف بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية الكلية الراهنة غير المواتية، وخصوصاً في غزة، فإن من المرغوب إجراء تخفيضات جديدة في أعداد الموظفين كلما توسع نشاط القطاع الخاص.

- وينبغي تكميل التدابير المتخذة لتحسين تحصيل فواتير المرافق بإصلاح أوسع نطاقاً في قطاع الكهرباء. وقد مهد إصدار قانون جديد بشأن الكهرباء السبيل إلى وضع مشروع جديد مدعم بموارد



البنك الدولي من أجل نقل مسؤولية توزيع الكهرباء بشكل كامل بحلول نهاية عام ٢٠١٠ من سيطرة البلديات إلى شركات للمرافق تعمل على أساس تجاري.

- وينبغي تخفيف أثر التقشف المالي على الفقراء بترشيد التحويلات الاجتماعية وتحسين توجيهها إلى المستحقين باستخدام بيانات موثوقة عن الأسر. ويتوقع أن يكون من السهل تحقيق ذلك عن طريق تطبيق استراتيجية شبكات الأمان الاجتماعي التي يجري في الوقت الراهن إنشاؤها بمساعدة من البنك الدولي، بما في ذلك وضع سياسة ملائمة لتعريفه الكهرباء. ومن شأن هذه السياسة أن تساعد على حماية الفقراء من تأثير زيادات الأسعار الناجمة عن تطبيق القواعد التجارية على توزيع الكهرباء.<sup>١٤</sup>
- ومن الضروري إجراء إصلاح شامل لنظام معاشات التقاعد في القطاع العام من أجل استعادة قابليته للاستمرار. ومن المتوقع أن توضع خطة عمل لذلك الإصلاح في عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع البنك الدولي، وتهدف تلك الخطة إلى تخفيض التزامات معاشات التقاعد إلى مستوى تتوافر له إمكانية الاستمرار.

١٦- ولا بد من التعاون الوثيق بين الأطراف الثلاثة (السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والمانحين) لاحتواء المخاطر الجسيمة التي تكتنف آفاق الاقتصاد الكلي والمالية العامة بالنسبة لعام ٢٠٠٩ وما بعده:

- يمكن أن يؤدي بطء التقدم في عملية السلام إلى جانب استمرار القيود على الحركة والعبور إلى المزيد من إبطاء تعافي نشاط القطاع الخاص وإعاقة الاستثمار العام وعملية إعادة الإعمار. ومن شأن هذا أن يقلص فرص نمو الدخل وتوظيف العمالة، وأن ينشئ مصاعب أكبر أمام السلطة الفلسطينية في سعيها المستمر للحد من الإنفاق. وعلى وجه الخصوص، ستتسبب صعوبات أكبر أمام تقييد الأجور الحقيقية ورفع معدلات تحصيل الإيرادات المستحقة عن المرافق وتخفيض الإنفاق الاجتماعي. وفضلا على ذلك، فإن استمرار الحصار المفروض على غزة، بما يؤدي إليه من تردي

---

<sup>١٤</sup> تشمل استراتيجية شبكات الأمان الاجتماعي الجاري إعدادها إنشاء قاعدة بيانات عن الأسر الفقيرة، إلى جانب تخفيض درجة التداخل وتسرب التحويلات الاجتماعية إلى غير الفقراء. ومن شأن وجود شبكة أمان اجتماعي موجهة جيدا إلى مستحقيها أن تيسر على السلطة الفلسطينية إجراء تخفيض تدريجي في حجم القطاع العام.

الوضع الإنساني فيها، أن يزيد من الإنفاق الطارئ وتحويل الموارد بعيد عن المجالات المعززة للنمو.

• ومن الضروري ضمان تقديم مساعدة إضافية من المانحين فورا من أجل تغطية احتياجات التمويل الخارجي للموازنة الجارية لعام ٢٠٠٩، وهي الاحتياجات التي تبلغ ١,١٥ مليار دولار، إضافة إلى مبلغ ٠,٥ مليار دولار للمشاريع التطويرية، ومبلغ ٠,٦ مليار دولار على أقل تقدير لتغطية احتياجات غزة في مجال إعادة الإعمار وإعادة التاهيل المرتبطين بالحرب. فإذا لم يتسن ضمان الموارد الملائمة، فإن السلطة الفلسطينية سوف تحتاج إلى تقليص نفقاتها النقدية ومن المرجح أن تراكم متأخرات، بما في ذلك متأخرات في الأجور. وسوف يكون التنسيق التام فيما بين المانحين، وكذلك بين المانحين والسلطة الفلسطينية، مطلباً ضرورياً لضمان صرف أموال كافية في الوقت المناسب لأغراض الموازنة الجارية.

• وينبغي ألا يتسبب السعي إلى زيادة الدعم من المانحين إلى عملية إعادة إعمار غزة في صرف الانتباه عن الاحتياجات الماسة إلى تمويل الموازنة الجارية. فقد أصبح من الصعب بالفعل على السلطة الفلسطينية، منذ ديسمبر ٢٠٠٨، أن تعبئ موارد كافية من المانحين من أجل تغطية فاتورة الأجور والإنفاق الجاري الأساسي. فحوالي نصف الإنفاق الجاري من السلطة الفلسطينية تم في السنوات الأخيرة توجيهه إلى غزة، بما في ذلك عن طريق فاتورة الأجور والمساعدات الاجتماعية. وقد أصبح دفع هذه الالتزامات، ومعظمها يؤدي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين المعينين، يشكل الآن أكفاً شبكة أمان اجتماعي مطبقة الآن في غزة. أما فاتورة الأجور التي تتحملها السلطة الفلسطينية بالنسبة لغزة في ذاتها فتغطي ٦٥٧٠٠ موظف، وتغطي مباشرة نحو ثلث السكان في غزة نظراً لنسبة الإعالة البالغة نحو ٧ أفراد.

• وقد أدى نقص أوراق النقد إلى صعوبات أكبر على سكان غزة في تغطية احتياجاتهم الأساسية. ويواجه المزيد من سكان غزة خطر الترددي إلى ما تحت خط الفقر إذا لم يتوافر التمويل الكامل للموازنة الجارية، مع ضمان ترجمة هذا التمويل إلى أوراق نقد يتلقاها العاملون والمستفيدون.

### الإطار ١ - الضفة الغربية وغزة - تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية

لم تؤثر الأزمة الاقتصادية العالمية بقدر مهم حتى الآن على اقتصاد الضفة الغربية وغزة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود روابط مصرفية وتجارية قوية مع بقية العالم، وإلى العزلة الناجمة عن القيود الإسرائيلية على الحركة والعبور في الضفة الغربية والحصار المفروض على غزة. والواقع أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في الضفة الغربية وغزة في السنوات الأخيرة كان في معظمه دالة لمدى الاختلاف في شدة هذه القيود. ومع ذلك، ففي معرض استشراف المستقبل، هناك مجالان محتملان لمواطن الضعف في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك كما يلي:

- يمكن أن يؤدي الركود العالمي إلى تقليص النمو في إسرائيل، وهو ما من شأنه أن يؤثر بدوره تأثيراً معاكساً على الصادرات الفلسطينية. غير أن المرجح أن التأثير على الاقتصاد الفلسطيني سيكون محدوداً بمدى صغر حصة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، وهي تبلغ في الوقت الراهن نحو ١٥%، مما يعكس صرامة القيود الإسرائيلية على الصادرات المتجهة من الضفة الغربية والحصار المفروض على غزة.

- يعتمد الاقتصادي الفلسطيني اعتماداً شديداً على مساعدات المانحين لتمويل موازنته، بما في ذلك الاستثمار العام. وقد بلغت تلك المساعدات نحو ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أو نحو ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي. كما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج، وهي تقدر بنحو ٨% من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن أن يؤثر الركود العالمي تأثيراً معاكساً على مدى رغبة المانحين وقدرتهم على توفير المساعدة المالية. غير أن المانحين أشاروا بوجه عام حتى الآن إلى أن العوامل المحلية والسياسية، بما في ذلك وتيرة الإصلاحات التي تجريها السلطة الفلسطينية، لا تزال هي العنصر الغالب وراء قراراتهم الخاصة بالصرف. كذلك لا توجد حتى الآن مؤشرات على هبوط كبير في عائدات العمال الفلسطينيين من جراء هبوط أسعار النفط أو تباطؤ النمو في بلدان الخليج العربية.

وقد تحصنت البنوك التجارية المحلية إلى حد كبير من الأزمة المالية العالمية. فالقطاع المصرفي بوجه عام يتمتع برسمة جيدة، ولديه تعرض محدود لمخاطر الأسواق المالية العالمية، وذلك نتيجة لصرامة القواعد التنظيمية الاحترازية واتباع ممارسات متحفظة في الإقراض. فحوالي ٩٥% من الأصول الأجنبية لدى البنوك العاملة في الضفة الغربية وغزة موظفة في شكل ودائع مصرفية مضمونة من الحكومات. أما الباقي فهو مستثمر في أوراق مالية وأسهم وقروض خارجية، وهو منوع بشكل واسع عبر المؤسسات المالية والبلدان. وقد تعزز أمان هذه الاستثمارات الأخيرة عندما طبقت سلطة النقد الفلسطينية في أواخر عام ٢٠٠٧ التعميم رقم ٢٠٠٧/١٧٠. فقد اشترط هذا التوجيه على البنوك أن تتقيد بالحدود القصوى لتوظيف ودائعها لدى المؤسسات المالية غير المتمتعة بمراتب جدارة ائتمانية عالية من قبل هيئات التصنيف الائتماني الرئيسية، ومنع تركيز الأصول. كما يفرض ذلك التعميم حداً لنسبة القروض العقارية في حوافض البنوك، ويقيد التداول في المشتقات.

أما الطفرة في الأسعار العالمية للوقود والأغذية والتي حدثت في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ فقد ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع التضخم في الضفة الغربية وغزة من نحو ١% في منتصف عام ٢٠٠٧ إلى ذروة بلغت ١٢,٥% في يوليو عام ٢٠٠٨. وقد تسبب هذا الارتفاع الحاد في التضخم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ في تقليص الدخل الحقيقية والثروة والطلب المحلي. ومن ثم فإنه قد يتكشف أن أحد التأثيرات المفيدة المهمة للركود العالمي على الاقتصاد الفلسطيني هو تأثيره الإيجابي غير المباشر على تكاليف الإنتاج وعلى الدخل الحقيقية للأسر مع استمرار هبوط أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن هذا الأثر الأخير ربما يتقلص إذا استمر الانخفاض كاتجاه عام في قيمة الشبيل مقابل الدولار، وهو الانخفاض الذي عاد من جديد في أواخر عام ٢٠٠٨.

## الإطار ٢ - انعكاسات القيود المفروضة على دخول أوراق النقد إلى غزة

فرضت حكومة إسرائيل طوال العام الماضي قيودا صارمة على دخول أوراق النقد من بنوك الضفة الغربية إلى فروعها العاملة في غزة. ونتيجة لذلك، فإن أوراق النقد المتوافرة لدى البنوك أصبحت أقل بكثير مما يلزم لتلبية طلب العملاء المحليين على أوراق النقد، بما في ذلك رواتب العاملين لدى السلطة الفلسطينية والمساعدات الإنسانية. وقد ترتبت على نقص أوراق النقد مضاعفات خطيرة في عدة مجالات، وذلك كما يلي:

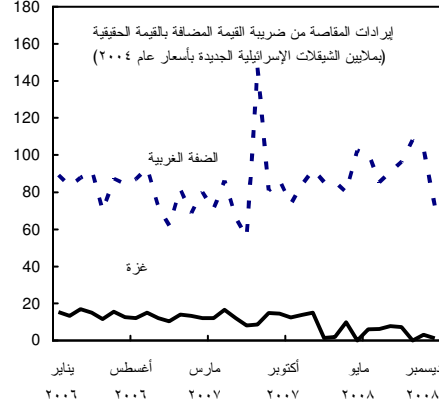
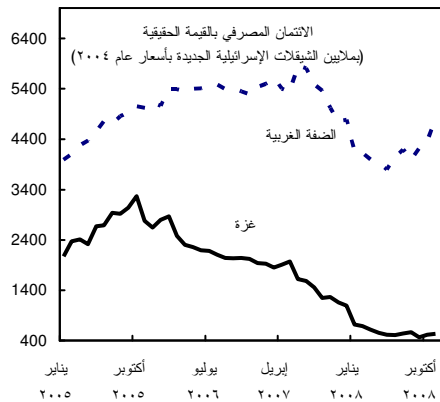
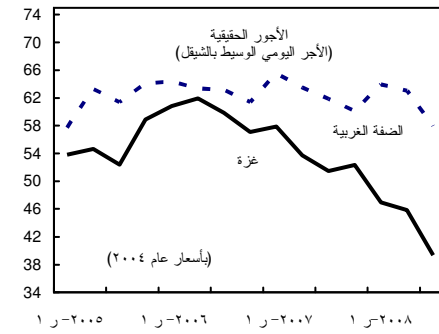
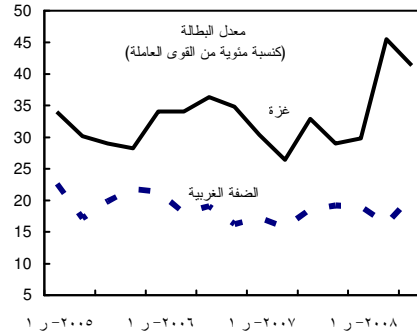
- تدهورت مستويات معيشة السكان في غزة بالفعل تدهورا شديدا تحت تأثير القيود المفروضة على دخول بنود أخرى أساسية كالأغذية والوقود. ومن المرجح أن معدل الفقر السائد في غزة، والذي تشير تقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) إلى أنه بلغ ٨٠% في عام ٢٠٠٧، قد شهد ارتفاعا جديدا في أعقاب تشديد الحصار في أواخر عام ٢٠٠٨. وقد أدى القيد الإضافي على السيولة لدى الأسر بفعل نقص أوراق النقد إلى تقليص قدرتها بدرجة أكبر على تغطية الحاجات الأساسية، وخصوصا بالنظر إلى ضخامة حجم الطلب المقيد على الضروريات الأساسية في أعقاب فترة الدخل الضائع وتدمير الأصول أثناء الاجتياح. وتشير التقديرات إلى أن عدم قدرة حوالي ٦٥٧٠٠ موظف لدى السلطة الفلسطينية على سحب رواتبهم من البنوك قد أثر مباشرة على معيشة حوالي نصف مليون من سكان غزة، وذلك نظرا إلى متوسط حجم الأسرة في غزة والبالغ نحو ٧ أفراد. وأتى ذلك إضافة إلى المضاعفات غير المباشرة على الأسر الأخرى نتيجة لنقص أوراق النقد اللازمة لبرامج موجهة إلى أشد المجموعات ضعفا في غزة يديرها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
- وقد دفع الهبوط المستمر في احتياطات البنوك من أوراق النقد إلى الإقدام على اكتناز أوراق النقد، ومن المتوقع أن يؤدي إلى تقليص ثقة الجمهور في قدرته في الأجل الأطول على سحب أوراق النقد من البنوك. وما لم ترفع تلك القيود، يتوقع أن تشهد ربحية البنوك هبوطا مستمرا، وهو ما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى إغلاقها.
- أدت القيود على أوراق النقد إلى تحويل وجهة الموارد النادرة إلى قنوات غير رسمية غير خاضعة للتنظيم عوضا عن توجيهها إلى البنوك، عن طريق تقليص دور الجهاز المصرفي في غزة وإضعاف مقومات استمراره. وقد أدى هذا إلى إضعاف أهمية وفعالية الإطار الاحترازي الذي وضعته سلطة النقد الفلسطينية وما وضعته من ترتيبات لمكافحة غسل الأموال والأنشطة الإرهابية. أما المجموعات التي يمكنها الحصول على أوراق النقد من مصادر خارج المعابر الرئيسية لغزة غير خاضعة للتنظيم، والتي تسيطر على القنوات غير المصرفية غير الرسمية، فهي التي تحقق كسبا من وراء القيود المفروضة على أوراق النقد.

وللحيلولة دون المزيد من تدهور مستويات المعيشة، والحفاظ على مقومات استمرار البنوك، وللحيلولة دون استمرار تحويل وجهة الموارد صوب أنشطة غير خاضعة للتنظيم، من الضروري التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية للسماح بتحويل أوراق النقد الموجهة إلى البنوك في غزة دون أي عائق.

### الإطار ٣ - التباعد بين المؤشرات الاقتصادية: الضفة الغربية مقارنة بغزة

لا تتوفر سوى بيانات محدودة مستخرجة من مسح تسمح بوضع تقدير دقيق للنمو في الضفة الغربية وغزة كل على حدة. غير أن هناك عدة مؤشرات تشير إلى أن غزة شهدت تدهورا ملحوظا في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك قياسا إلى الضفة الغربية، وذلك كما يلي:

- ظل متوسط معدل البطالة مستقرا بوجه عام في الضفة الغربية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ في النطاق الواقع بين ١٨% و ١٩% من القوى العاملة. ومن الناحية الأخرى، ارتفع متوسط معدل البطالة ارتفاعا حادا في غزة من ٣٠% في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٤٢% في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨.
- ارتفع متوسط معدل الأجر اليومي الاسمي في القطاع الخاص في الضفة الغربية من نحو ٧٥ شيقل إسرائيلي جديد في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٨١ شيقل إسرائيلي جديد في أرباع السنة الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨، مما يمثل ارتفاعا يبلغ نحو ٢% بالقيمة الحقيقية. وعلى العكس من ذلك، هبط ذلك المعدل في غزة من نحو ٥٣ شيقل إسرائيلي جديد إلى ٤١ شيقل إسرائيلي جديد في نفس الفترة، أو بنحو ٣٠% بالقيمة الحقيقية.
- هبط الائتمان المصرفي في الضفة الغربية بنسبة ١٣% في السنة المنتهية في سبتمبر ٢٠٠٨، ولكنه هبط بنسبة ٥٧% في غزة في نفس الفترة.
- أدى تشديد الحصار على غزة في عام ٢٠٠٨ إلى هبوط حاد في الواردات، وتبعاً لذلك حدث هبوط حاد في إيرادات المقاصة التي تحصلها إسرائيل عن ضريبة القيمة المضافة على الواردات. وبينما ارتفعت إيرادات ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنسبة ٢٠% في الضفة الغربية، فإن تلك الإيرادات هبطت بنسبة ٦٥% في غزة في عام ٢٠٠٨.



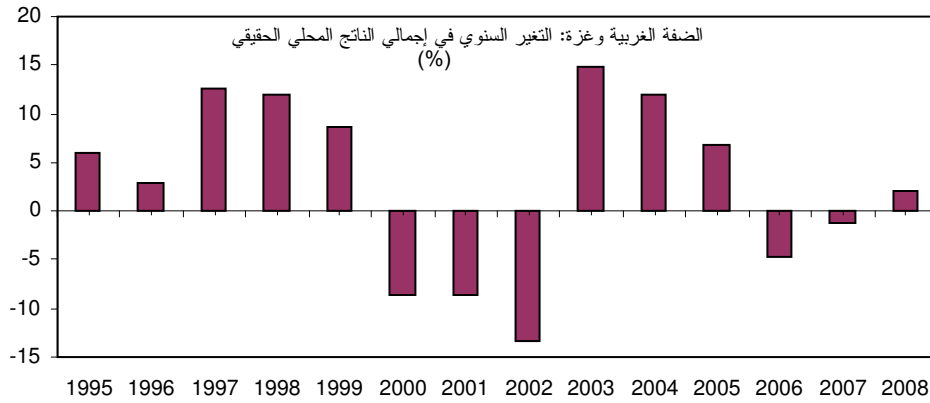
#### الإطار ٤ - خدمات المراسلين والمقاصة المؤداة من البنوك التجارية الإسرائيلية إلى البنوك العاملة في الضفة الغربية وغزة

صدرت تهديدات عن إثنين من البنوك التجارية الإسرائيلية (هما بنك هابوعاليم وبنك الخصم) منذ منتصف عام ٢٠٠٧ بقطع كل خدمات المراسلين والمقاصة مع البنوك العاملة في الضفة الغربية وغزة بالنسبة للمعاملات المقومة بالشيقل الإسرائيلي الجديد. وفي أول يناير ٢٠٠٩، أنهى البنكان المذكوران علاقات المراسلين مع البنوك العاملة في غزة، وهناك خطر فصل تلك العلاقات مع البنوك العاملة في الضفة الغربية كذلك. ومن شأن هذا الإجراء أن يعرقل بشدة عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني وأن يقلص بقدر مهم ربحية تلك البنوك. وحيث إن إسرائيل هي أكبر شريك تجاري للضفة الغربية وغزة، فإن كبح التجارة الفلسطينية - الإسرائيلية من شأنه أن يرتب تأثيرا معاكسا على الاقتصاد الفلسطيني. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي أيضا إلى تحويل وجهة الموارد صوب القنوات غير الرسمية غير الخاضعة للتنظيم بدلا من توجيهها إلى الجهاز المصرفي. وسوف ترتفع تكلفة المعاملات المصرفية ارتفاعا ملحوظا، حيث سيتعين تقويم تلك المعاملات بعملات غير الشيقل وتسويتها عن طريق البنوك القائمة في مراكز خارجية. ومن شأن ذلك أن يوسع نطاق استخدام أوراق النقد والتحويلات الدولية غير الرسمية (بما في ذلك عن طريق "نظام الحوالة")، وهي قنوات تعتبر مراقبتها أصعب بكثير من مراقبة المعاملات المصرفية.

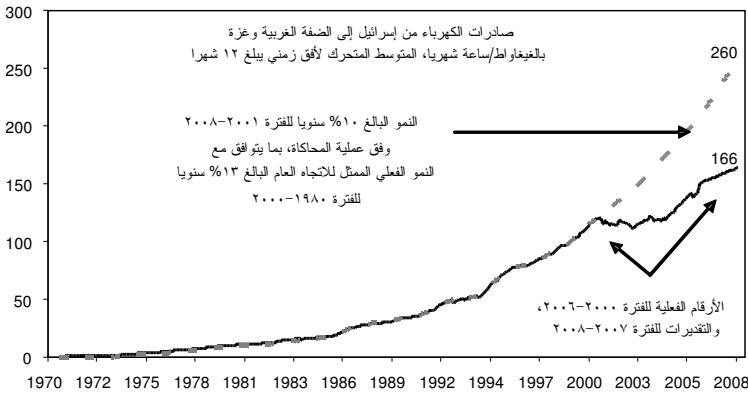
وضمنا لسلسلة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومنع حدوث اضطرابات في الروابط المالية، لا بد أن يواصل الجانبان التعاون الوثيق بينهما من أجل التوصل إلى اتفاق على ترتيب يضمن حصول البنوك الفلسطينية بدون أي عائق على خدمات المراسلين من جانب البنوك الإسرائيلية.

## الإطار ٥- تسليط الضوء على إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني باستخدام بيانات استهلاك الكهرباء

تراجع الأداء الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني تراجعاً ملحوظاً منذ وقوع الانتفاضة وفرض القيود على الحركة والعبور في عام ٢٠٠٠. ورغم أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ في المتوسط ٨,٥% في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، فإنه هبط إلى ما يقرب من الصفر على امتداد الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. والواقع أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي شهد نمواً محدوداً جداً أو نمواً سالباً في معظم السنوات المنقضية منذ ٢٠٠٠، وذلك باستثناء انتعاش عابر في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وبالمثل، فقد ارتفع متوسط معدل البطالة من ١٧% في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى ٢٣,٥% في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن القيود الإسرائيلية أدت إلى تقييد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى أقل بكثير من إمكاناته منذ عام ٢٠٠٠.



وتوفر البيانات الخاصة بالاتجاهات طويلة الأجل في استهلاك الكهرباء في الضفة الغربية وغزة مؤشراً مفيداً على "فجوة الناتج" التي يرجح أن تكون قد نشأت في عام ٢٠٠٠. فقد سجلت صادرات الكهرباء من إسرائيل إلى الضفة الغربية وغزة نمواً بمعدل مركب بلغ متوسطه نحو ١٣% في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠. أما في أعقاب فرض القيود على الحركة

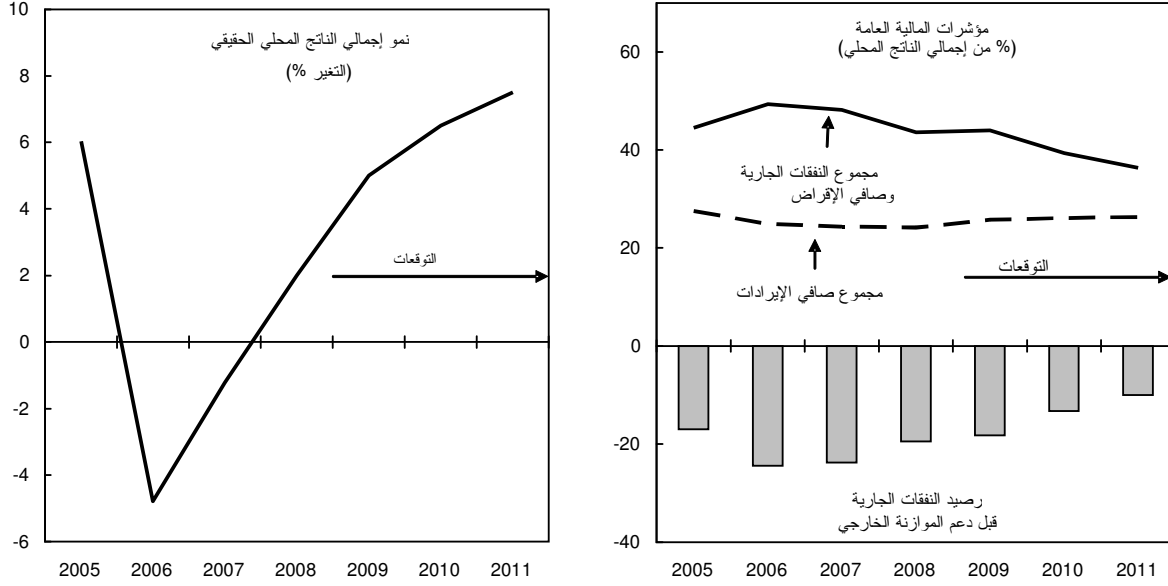


والعبور في عام ٢٠٠٠، فقد هبط ذلك المعدل إلى نحو ٥% سنوياً في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨. وللحصول على مؤشر "فجوة استهلاك الكهرباء" الناشئة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي، أجرينا مقارنة في الرسم البياني الوارد أدناه بين المسار الفعلي لاستهلاك الكهرباء منذ عام ٢٠٠٠ وبين مساره الذي كان سيصبح عليه لو استمر على اتجاهه المسجل قبل عام ٢٠٠٠ والذي شهد

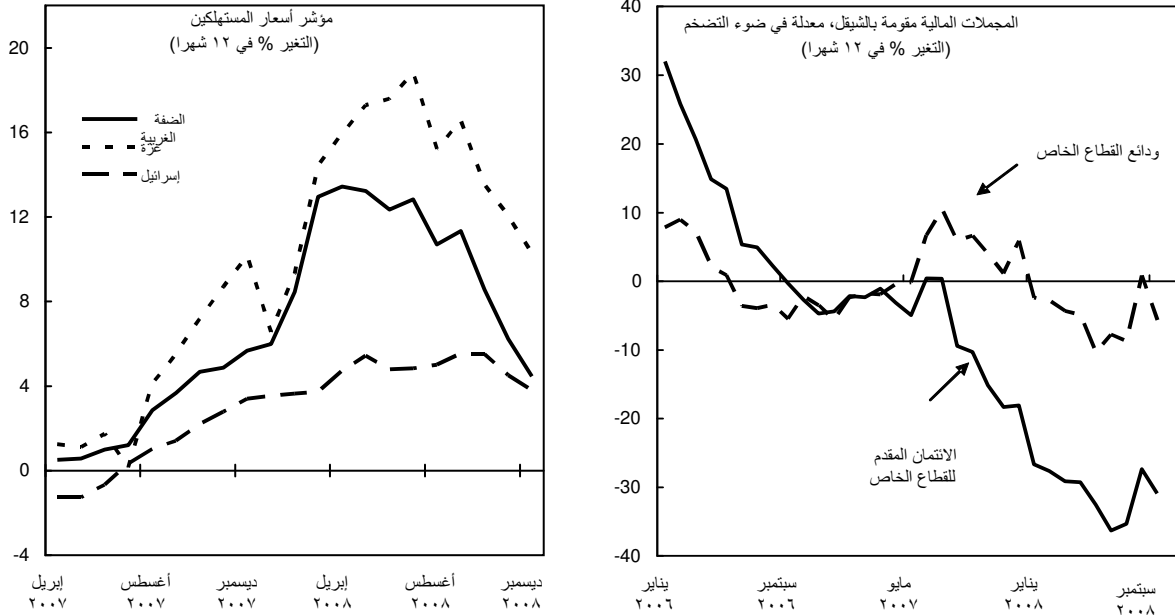
معدل نمو بلغ نحو ١٠% سنوياً. ووفقاً لعملية المحاكاة الأخيرة هذه، كان استهلاك الكهرباء سيصبح أعلى بنسبة ٦٥% في عام ٢٠٠٨ عما تشير إليه التقديرات بالفعل للعام المذكور. وتشير هذه الفجوة الكبيرة في استهلاك الكهرباء إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة دون إمكاناته بكثير، ومن ثم يمكن أن يشهد نمواً سريعاً على امتداد عدة سنوات متى تم تخفيف القيود المفروضة على الحركة والعبور كي تعود إلى المستويات التي كانت عليها قبل عام ٢٠٠٠.

## الشكل البياني ١ - الضفة الغربية وغزة: تطورات الاقتصاد

من شأن إرخاء القيود على الحركة والعبور أن يمكن من تحقيق تعاف كبير وإجراء تصحيح في أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط.



شهد التضخم ارتفاعا كبيرا حتى منتصف عام ٢٠٠٨، وذلك قبل أن تخف حدته بما يتوافق مع حركة أسعار الأغذية والوقود. أما الائتمان المصرفي والودائع المصرفية فقد شهدا مسارا هبوطيا كاتجاه عام بالقيمة الحقيقية.



المصادر: وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.



الجدول ١ - الضفة الغربية وغزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٥ - ٢٠١٠

(تعداد السكان: ٤ مليون نسمة؛ ٢٠٠٧ (تقديرات))

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٢٩٦ ١ دولار أمريكي؛ ٢٠٠٧ (تقديرات))

(معدل الفقر: ٥٨%، ٢٠٠٦ (تقديرات))

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
توقعات			تقديرات			
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)						
الناتج والأسعار						
٧,٥	٦,٥	٥,٠	٢,٠	١,٢-	٤,٨-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق لعام ١٩٩٧)
٢,٠	٣,٠	٤,٠	٧,٠	٦,٩	٣,٣	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
٢,٠	٣,٠	٤,٠	٩,٩	٢,٧	٣,٨	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
الاستثمار والادخار						
٢٥,٦	٢٤,٨	٣٢,٨	١٩,١	١٧,٨	٢٠,٧	إجمالي تكوين رأس المال، ومنه:
١٠,٣	٩,٨	١٧,٨	٤,٢	٣,٠	٦,٣	عام
١٥,٣	١٥,٠	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٨	١٤,٤	خاص
١٧,٦	١٨,٣	٢٨,٧	٢١,٥	١٧,٩	١٢,٧	إجمالي المدخرات القومية، منها:
١٠,٠	٩,٥	١٧,٥	١٠,٢	١,٩-	٢,٨-	عام /
٧,٦	٨,٧	١١,٢	١١,٣	١٩,٨	١٥,٥	خاص
٨,٠-	٦,٥-	٤,٠-	٢,٤	٠,١	٨,٠-	ميزان الادخار والاستثمار
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
الماليات العامة ٢/						
٢٦,٣	٢٦,١	٢٥,٨	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٤,٩	الإيرادات ٣/
٣٦,٣	٣٩,٤	٤٤,٠	٤٣,٦	٤٨,٢	٤٩,٣	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٩,٧	٢٠,٩	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٤,٦	٢٥,٩	نفقات الأجور
١٣,٦	١٤,٦	١٥,٧	١٤,٣	١٣,٣	١٦,٢	غير الأجور
٢,٩	٣,٩	٦,٠	٦,٩	١٠,٣	٧,٣	صافي الإقراض
١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	١٩,٤-	٢٣,٨-	٢٤,٤-	رصيد النفقات الجارية (قبل دعم الموازنة الخارجي) ٣/
١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	٢٥,١-	١٦,١-	١٥,٥-	رصيد النفقات الجارية، على الأساس النقدي (قبل دعم الموازنة الخارجي) ٣/
١٠,٠	٩,٥	١٧,٥	٣,٩	٢,٥	٦,١	النفقات الرأسمالية
٧٦٣	٦٦٣	١١٠٣	٢٥١	١٣١	٢٨١	(بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٠,٠-	٢٢,٧-	٣٥,٧-	٢٣,٣-	٢٦,٣-	٣٠,٥-	الرصيد الكلي (قبل دعم الموازنة الخارجي)
٠,٨	٠,٩	١,٢	١,٨	١,٠	٠,٧	الدعم الخارجي لموازنة النفقات الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠,٠	٢٢,٨	٣٥,٧	٢٩,٦	٢١,٩	٢١,٧	مجموع الدعم الخارجي، بما في ذلك دعم النفقات الرأسمالية
١,٥	١,٦	٢,٣	١,٩	١,١	١,٠	(بمليارات الدولارات الأمريكية)
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)						
<b>القطاع النقدي / ٤</b>						
١٩,٢	١٨,٤	١٢,٤	٢,٣-	٥,٧-	٧,٦	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
١٣,٧	١٢,٧	٧,٤	٢٢,٧	٢١,٩	٦,٢	ودائع القطاع الخاص
<b>القطاع الخارجي</b>						
(من إجمالي الناتج المحلي)						
١٤,٠	١٣,٧	١٣,٢	١٣,١	١٠,٣	١١,٦	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٧٥,٨	٧٦,٠	٨٦,٣	٧١,٦	٦٨,٠	٧٥,٣	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
١١,٨	١١,٣	١١,٧	١٢,٣	١٤,٦	١١,٦	صافي دخل عوامل الإنتاج
٤٢,٠	٤٤,٤	٥٧,٤	٤٨,٦	٤٣,٣	٤٤,٢	صافي التحويلات الجارية
٢٠,٠	٢٢,٨	٣٥,٧	٢٩,٦	٢١,٩	٢١,٧	التحويلات الرسمية
٢٨,٠-	٢٩,٣-	٣٩,٧-	٢٧,٢-	٢١,٨-	٢٩,٦-	رصيد الحساب الجاري (باستبعاد التحويلات الرسمية)
٨,٠-	٦,٥-	٤,٠-	٢,٤	٠,١	٨,٠-	رصيد الحساب الجاري (متضمنًا التحويلات الرسمية)
<b>بنود للتذكير</b>						
٧٦٣٥	٦٩٩٤	٦٣١٨	٦٤٨٦	٥٢٠٤	٤٦١٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٦٨٠	١٥٨٦	١٤٧٧	١٥٦٤	١٢٩٦	١١٨٧	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)
٢٢,٧	٢٣,٣	٢٣,٦	٢٣,٩	٢٢,٠	٢٣,٦	معدل البطالة (متوسط النسبة المئوية من قوة العمل)
...	...	...	١٦,٢-	١٢,٨-	٤٦,٤-	مؤشر "القدس" في سوق فلسطين للأوراق المالية (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

المصادر: السلطات الفلسطينية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ترجع الزيادة الكبيرة في إجمالي المنحدرات العامة خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ في معظمها إلى التدفق التمويلي الكبير من المانحين لموازنة النفقات الجارية والتطويرية.

٢/ على أساس الالتزام.

٣/ بالنسبة لعام ٢٠٠٨، يستبعد من الإيرادات ربح سهمي خاص تم تلقيه من صندوق الاستثمار الفلسطيني بلغ ١٩٧ مليون دولار.

٤/ نهاية الفترة؛ بالدولار الأمريكي.

الجدول ١٢- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٧-٢٠١١

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨		٢٠٠٧	
توقعات			تقديرات	موازنة		
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
٢٠١١	١٨٢٨	١٦٣٠	١٥٦٨	١٤٦٦	١٢٦٩	إجمالي صافي الإيرادات
٧٧١	٧٠٤	٦٢٥	٥٦٢	٤١٩	٤٠٠	إجمالي الإيرادات المحلية
٣٣٥	٣٠٤	٢٧٣	٢٧٣	٢٥٣	٢٠١	الإيرادات الضريبية
٤٣٦	٤٠٠	٣٥٣	٢٨٩	١٦٦	١٩٩	الإيرادات غير الضريبية
١٣٨٢	١٢٥٤	١١٢٣	١١٢٢	١٠٦٧	٨٩٤	إيرادات المقاصة (مستحقة)
١٣٨٢	١٢٥٤	١١٢٣	١١٣٧	١٠٦٧	١٣١٥	إيرادات المقاصة (نقدا)
صفر	صفر	صفر	١٥-	صفر	٤٢١-	إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)
١٤٣	١٣١	١١٨	١١٦	٢٠	٢٥	رديات الضرائب
٢٧٧٣	٢٧٥٥	٢٧٨٠	٢٨٢٧	٢٧٧٦	٢٥٠٧	النفقات الجارية الكلية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
١٥٠٧	١٤٦٠	١٤١٠	١٤٥٣	١٤٨١	١٢٨٠	نفقات الأجور (التزام)
١٥٠٧	١٤٦٠	١٤١٠	١٧٧١	...	١٣٦٦	نفقات الأجور (نقدي)
صفر	صفر	صفر	٣١٧-	...	٨٦-	نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
١٠٤١	١٠٢٠	٩٩٠	٩٢٧	٩١٥	٦٩٣	النفقات غير الأجور (التزام)
١٠٤١	١٠٢٠	٩٩٠	٩٩٦	...	٦٣٠	النفقات غير الأجور (نقدي)
صفر	صفر	صفر	٧٠-	...	٦٢	النفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
٢٢٥	٢٧٥	٣٨٠	٤٤٧	٣٨٠	٥٣٤	صافي الإقراض
٧٦٢-	٩٢٧-	١١٥٠-	١٢٥٩-	١٣١٠-	١٢٣٨-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)
صفر	صفر	صفر	٣٨٧-	٢١٧-	٢٣-	يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي التراكم)
صفر	صفر	صفر	١٥-	صفر	٤٢١-	يطرح: صافي المقاصة المحتجزة (+) أو المحولة من المبالغ المحصلة السابقة (-)
٧٦٢-	٩٢٧-	١١٥٠-	١٦٣١-	١٥٢٧-	٨٤٠-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)
٧٦٣	٦٦٣	١١٠٣	٢٥٠	٥٤١	١٣١	النفقات الرأسمالية
٧٦٣	٦٦٣	٥٠٣	٢٥٠	٥٤١	١٣١	المشاريع التطويرية
صفر	صفر	٦٠٠	صفر	صفر	صفر	إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب
١٥٢٥-	١٥٨٩-	٢٢٥٣-	١٨٨١-	٢٠٦٩-	٩٧١-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية)

١٥٢٥	١٥٨٩	٢٢٥٣	١٨٨١	٢٠٦٩	٩٧١	إجمالي التمويل
صفر	صفر	صفر	٢٩-	٥٠-	١٣٢-	صافي التمويل المصرفي المحلي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٨	التمويل المحلي الآخر
صفر	صفر	صفر	١٧٦٤	١٥٨٤	١٠١٠	التمويل الخارجي للنفقات الجارية (مؤمن)
صفر	صفر	صفر	٢٠٠	٥٤١	١٣١	التمويل الخارجي للنفقات الرأسمالية (مؤمن)
٤-	٤-	٤-	٧-	٧-	صفر	صافي الدين الخارجي
١٥٢٩	١٥٩٣	٢٢٥٧	صفر	صفر	صفر	التمويل الخارجي غير المؤمن بعد منه : لتغطية:
٧٦٦	٩٣١	١١٥٤	...	...	...	نفقات الموازنة الجارية
٥٢٥	٤٥٠	٣٠٣	...	...	...	مشاريع المجتمعات المحلية الممولة من المانحين مباشرة
٢٣٨	٢١٣	٢٠٠	...	...	...	المشاريع الكبيرة الممولة من المانحين مباشرة
صفر	صفر	٦٠٠	صفر	صفر	صفر	إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١١٥-	المتبقي
						بنود للتذكير:
						(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)
٢٦,٣	٢٦,١	٢٥,٨	٢٤,٢	٢٤,١	٢٤,٤	الإيرادات ١/
٣٦,٣	٣٩,٤	٤٤,٠	٤٣,٦	٤٥,٦	٤٨,٢	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٩,٧	٢٠,٩	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٤,٣	٢٤,٦	نفقات الأجور
١٣,٦	١٤,٦	١٥,٧	١٤,٣	١٥,٠	١٣,٣	النفقات غير الأجور
٢,٩	٣,٩	٦,٠	٦,٩	٦,٢	١٠,٣	صافي الإقراض
١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	١٩,٤-	٢١,٥-	٢٣,٨-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	٢٥,١-	٢٥,١-	١٦,١-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي) قبل دعم الموازنة الخارجي
١٠,٠	١٣,٣	١٨,٣	٢٦,٥	٢٦,٠	١٩,٤	دعم الموازنة الخارجي (جار)
١٠,٠	٩,٥	١٧,٥	٣,٩	٨,٩	٢,٥	النفقات الرأسمالية
٢٠,٠-	٢٢,٧-	٣٥,٧-	٢٩,٠-	٣٤,٠-	١٨,٧-	الرصيد الكلي (على الأساس النقدي)
١٥٢٩	١٥٩٣	٢٢٥٧	١٩١٧	٢١٢٦	١١٤٠	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٧٦٣٥	٦٩٩٤	٦٣١٨	٦٤٨٦	٦٠٨٨	٥٢٠٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تيسيرا للمقارنة بين السنوات، لا تشمل الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠٠٨ مبلغ ١٩٧ مليون دولار أمريكي تلقته السلطة الفلسطينية من صندوق الاستثمار الفلسطيني كأرباح سهمية ثم استخدمته بالكامل فيما بعد لتسوية جزء من الدين القائم عليها للصندوق المذكور.

الجدول ٢ب- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٧-٢٠١١

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
توقعات			تقديرات	موازنة	
(بملايين الشقيقات، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
٨٠٤٣	٧٣١١	٦٥٢٠	٥٦٢٤	٥٢٧٧	٥٢١٤ إجمالي صافي الإيرادات
٣٠٨٥	٢٨١٦	٢٥٠٠	٢٠١٦	١٥٠٧	١٦٤٦ إجمالي الإيرادات المحلية
١٣٤١	١٢١٨	١٠٩٠	٩٧٨	٩١٠	٨٢٧ الإيرادات الضريبية
١٧٤٤	١٥٩٨	١٤١٠	١٠٣٧	٥٩٧	٨١٩ الإيرادات غير الضريبية
٥٥٢٨	٥٠١٨	٤٤٩٢	٤٠٢٥	٣٨٤٢	٣٦٧٣ إيرادات المقاصة (مستحقة)
٥٥٢٨	٥٠١٨	٤٤٩٢	٤٠٧٨	٣٨٤٢	٥٤٠٣ إيرادات المقاصة (نقدًا)
صفر	صفر	صفر	٥٢-	صفر	١٧٣٠- إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)
٥٧٠	٥٢٣	٤٧٢	٤١٧	٧٢	١٠٥ رديات الضرائب
١١٠٩٢	١١٠١٨	١١١٢٠	١٠١٣٨	٩٩٩٥	١٠٣٠٢ النفقات الجارية الكلية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
٦٠٢٨	٥٨٣٩	٥٦٤٠	٥٢١٢	٥٣٣٣	٥٢٦٢ نفقات الأجور (التزام)
٦٠٢٨	٥٨٣٩	٥٦٤٠	٦٣٥١	...	٥٦١٤ نفقات الأجور (نقدي)
صفر	صفر	صفر	١١٣٩-	...	٣٥٢- نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
٤١٦٣	٤٠٨٠	٣٩٦٠	٣٣٢٣	٣٢٩٤	٢٨٤٧ النفقات غير الأجور (التزام)
٤١٦٣	٤٠٨٠	٣٩٦٠	٣٥٧٣	...	٢٥٩١ النفقات غير الأجور (نقدي)
صفر	صفر	صفر	٢٥٠-	...	٢٥٦ النفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
٩٠٠	١١٠٠	١٥٢٠	١٦٠٣	١٣٦٨	٢١٩٣ صافي الإقراض
٣٠٤٩-	٣٧٠٧-	٤٦٠٠-	٤٥١٤-	٤٧١٨-	٥٠٨٨- رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)
صفر	صفر	صفر	١٣٨٨-	٧٨١-	٩٦- يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي التراكم)
صفر	صفر	صفر	٥٢-	صفر	١٧٣٠- يطرح: صافي المقاصة المحتجزة (+) أو المحولة من المبالغ المحصلة السابقة (-)
٣٠٤٩-	٣٧٠٧-	٤٦٠٠-	٥٨٥٠-	٥٤٩٩-	٣٤٥٤- رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)
٣٠٥٠	٢٦٥٠	٤٤١٢	٩٠٠	١٩٤٩	٥٣٧ النفقات الرأسمالية
٣٠٥٠	٢٦٥٠	٢٠١٢	٩٠٠	١٩٤٩	٥٣٧ المشاريع التطويرية
صفر	صفر	٢٤٠٠	صفر	صفر	صفر إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب
٦٠٩٩-	٦٣٥٨-	٩٠١٢-	٦٧٤٩-	٧٤٤٧-	٣٩٩١- الرصيد الكلي (على الأساس النقدي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية)

إجمالي التمويل						
٦٠٩٩	٦٣٥٨	٩٠١٢	٦٧٤٩	٧٤٤٧	٣٩٩١	صافي التمويل المصرفي المحلي
صفر	صفر	صفر	١٠٦-	١٨٠-	٥٤٢-	التمويل المحلي الآخر
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٢٠	التمويل الخارجي للنفقات الجارية (مؤمن)
صفر	صفر	صفر	٦٢٥٣	٥٧٠٤	٤١٤٩	التمويل الخارجي للنفقات الرأسمالية (مؤمن)
صفر	صفر	صفر	٧٢٠	١٩٤٩	٥٣٧	صافي الدين الخارجي
١٦-	١٦-	١٦-	٢٥-	٢٥-	صفر	التمويل الخارجي غير المؤمن بعد
٦١١٥	٦٣٧٤	٩٠٢٨	صفر	صفر	صفر	منه: لتغطية:
٣٠٦٥	٣٧٢٣	٤٦١٦	...	...	...	نفقات الموازنة الجارية
٢١٠٠	١٨٠٠	١٢١٢	...	...	...	مشاريع المجتمعات المحلية الممولة من المانحين مباشرة
٩٥٠	٨٥٠	٨٠٠	...	...	...	المشاريع الكبيرة الممولة من المانحين مباشرة
صفر	صفر	٢٤٠٠	صفر	صفر	صفر	إعادة إعمار غزة المرتبطة بالحرب
صفر	صفر	صفر	٩٣-	صفر	٤٧٣-	المتبقي

(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)

بنود للتذكير:						
٢٦,٣	٢٦,١	٢٥,٨	٢٤,٢	٢٤,١	٢٤,٤	الإيرادات ١/
٣٦,٣	٣٩,٤	٤٤,٠	٤٣,٦	٤٥,٦	٤٨,٢	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٩,٧	٢٠,٩	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٤,٣	٢٤,٦	نفقات الأجور
١٣,٦	١٤,٦	١٥,٧	١٤,٣	١٥,٠	١٣,٣	النفقات غير الأجور
٢,٩	٣,٩	٦,٠	٦,٩	٦,٢	١٠,٣	صافي الإقراض
١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	١٩,٤-	٢١,٥-	٢٣,٨-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجية
١٠,٠-	١٣,٣-	١٨,٢-	٢٥,١-	٢٥,١-	١٦,١-	رصيد النفقات الجارية (على الأساس النقدي) قبل دعم الموازنة الخارجية
١٠,٠	١٣,٣	١٨,٣	٢٦,٥	٢٦,٠	١٩,٤	دعم الموازنة الخارجي (جار)
١٠,٠	٩,٥	١٧,٥	٣,٩	٨,٩	٢,٥	النفقات الرأسمالية
٢٠,٠-	٢٢,٧-	٣٥,٧-	٢٩,٠-	٣٤,٠-	١٨,٧-	الرصيد الكلي (على الأساس النقدي)
٦١١٥	٦٣٧٤	٩٠٢٨	٦٨٨٠	٧٦٥٢	٤٦٨٧	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (بملايين الشقيقات)
٣٠٥٤٢	٢٧٩٧٦	٢٥٢٧١	٢٣٢٦٠	٢١٩١٨	٢١٣٨٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشقيقات)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تيسيرا للمقارنة بين السنوات، لا تشمل الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٦٥٣ مليون شيقل إسرائيلي جديد تلقته السلطة الفلسطينية من صندوق الاستثمار الفلسطيني كأرباح سهمية ثم استخدمته بالكامل فيما بعد لتسوية جزء من الدين القائم عليها للصندوق المذكور.